

اقتصاد

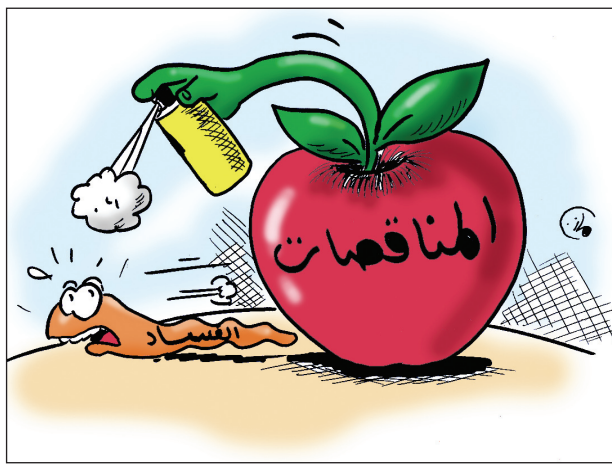
تعويض ملاك 26 منزلاً متضرراً من كارثة السيول بالمهرة



أوضح مدير صندوق إعادة الأعمار بالمهرة المهندس محمد أحمد محسين أن الصندوق استكمل صرف تعويضات ٢٦ منزلاً متضرراً كلياً من إجمالي ٤٥ منزلاً متضرراً كلياً في عدد من مديريات المحافظة، حيث صرف الأسبوع الماضي في مديريات المسيلة وسيحوت وبحصون بالمحافظة التعويضات للمباني المتضررة كلياً لعدد ١٣ مبني بمبلغ ١٠٢ مليون ريال. ولفت إلى أن الصندوق سيقوم خلال الأيام القادمة باستكمال دفع التعويضات للحالات الباقية من المباني الكلية، مشيداً بالجهود التي تبذلها السلطة في حل الإشكاليات التي تواجه عمل الصندوق.

الحرب على فساد المناقصات

الأرجحي: بناء قدرات العاملين على المناقصات ضرورة لحماية المال العام



العرشي: نعمل على تعزيز النزاهة في أعمال المناقصات تنفيذ البرنامج الرئيس البنك الدولي: هيئة للرقابة على المناقصات هي الأولى في المنطقة

■ جدد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم اسماعيل الارحبي، حرص الحكومة على مواصلة الاصلاحات الاقتصادية والمالية والمؤسسية بما يضمن تحسين مناخ الاستثمار في بلادنا.

كتب: محمود الحداد



وقال في اللقاء التشاوري الأول للهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات: إن هذه الإجراءات تأتي في إطار جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وتشجيع القطاع الخاص من المقاولين والموردين والاستشاريين وتطوير أدائهم في إطار تحقيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية في أعمال المناقصات والمزايدات. وأضاف الأرجحي: إن هذا اللقاء يأتي تجسيدا وترجمة حقيقية لصفوة أجندة الإصلاحات الوطنية وتنفيذاً لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية في الجانب التشريعي والمالي والذي بدأ بإصدار قوانين الذمة المالية ومكافحة الفساد والمناقصات والمزايدات وكذا القانون رقم (١) بشأن غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وتوج ذلك بتشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد واللجنة العليا للمناقصات والهيئة العليا للرقابة على المناقصات.

وبما من شأنه الحد من الفساد وحماية المال العام وصيانة ممتلكات الدولة والمجتمع.. مشيداً بتفاعل وزارة التخطيط واللجان التي أنجزت اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والدور الذي قامت به اللجنة العليا للمناقصات بهذا الخصوص. مؤكداً أن الهيئة جهاز مساند يستهدف تحقيق أهداف السياسة العامة للحكومة والمنتملة في تحقيق التنمية

من جانبه أوضح رئيس الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المهندس عبد الملك العرشي أن إنشاء الهيئة يأتي في إطار تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية - فيما يتعلق بتعزيز النزاهة والشفافية في أعمال المناقصات والمزايدات. وأكد حرص الهيئة على تنفيذ قانون المناقصات

في كشف الإخطاء تمهيداً لمعاقبة المسؤولين عنها، وإنما أصبحت الرقابة الحديثة تبحث عن الأسباب التي تؤدي إلى الأخطاء والأخفاقات وكيف يمكن تلافيها في المستقبل وبناء قدرات العاملين عليها أداء أعمال المناقصات والمزايدات في إطار سلامة الإجراءات القانونية وصولاً إلى حماية المال العام والحفاظ على الممتلكات وأصول الدولة ومحاربة الفساد.

القرصنة تهدد مصدر عيش 65 ألف صياد

إنتاج اليمن من الأسماك يتراجع بنسبة 50% بسبب القرصنة

■ كشف باحثون ومتخصصون يمنيون عن تعاضل أعمال القرصنة البحرية في خليج عدن واعتداءات القوات الدولية المنتشرة في المياه الدولية على الصيادين اليمنيين بدافع الاشتباه، أدى إلى تراجع الإنتاج السمكي في اليمن بنحو ٥٠٪ خلال الفترة الماضية، وهي نسبة مرشحة للزيادة في ظل استمرار تدهور الأمن البحري في المنطقة.

كتب/ جمال مجاهد



من خارج منطقة القرن الأفريقي - تأتي على رأس قائمة الخاسرين والمضررين الإقليميين رأس قائمة أعمال القرصنة الصومالية واقتصادها الناضب، ولا يعود ذلك فقط إلى قربها الجغرافي من مسرح عمليات القرصنة الصوماليتين ما يجعلها عرضة لضغوط شتى ويخلفها أعباء هائلة سياسية وأمنية واستراتيجية قد لا تطبقها في هذه المرحلة العصيبة من تاريخها الحديث والمعاصر، وإنما كذلك لفرقها وعوزها ومحدودية إمكانياتها الذاتية وتقصير خياراتها في التعامل مع هذه الظاهرة العفيدة التي أخذت تستنزف البلاد اقتصادياً وأمنياً، وتسهم متضارفة مع عوامل أخرى، في تعريضها لحالة اكتشاف استراتيجي أمام مخاطر وتحديات جسيمة لا حصر لها.

وأسان المختصون أنه منذ عام ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٨ أصحبت ١٨٤٥ عملية قرصنة بحرية حول العالم، حصل أكثر من ثلثها في منطقة القرن الأفريقي. ومن إجمالي ٢٩٣ حادث قرصنة تمت في العام ٢٠٠٨ كان هناك نحو ٤٢٠ هجوماً و ٤٢ حالة اختطاف ناجحة في منطقة عدن، بنسبة ٣٧٪ من إجمالي عمليات القرصنة في العالم، ونحو ٥٩٪ من مجموع عمليات القرصنة في محيط القارة الأفريقية.. في حين أن العام ٢٠٠٧ شهد ٢٦٣ اعتداءً للقرصنة كان نصب القرصنة الصوماليتين منها ٤٨ موزعة على مناطق نشاطهم في السواحل الصومالية وبحر العرب والمحيط الهندي.



ومن ضمن الإختطافات البارزة للقرصنة احتجاز ناقلة نفط سعودية مليئة بالنفط، وبآخرة أوكرانية محملة بالديابيات وأسلحة أخرى، وناقلات مواد كيميائية من ماليزيا وهونغ كونغ والفلبين. وخلال الشهور الأولى من العام ٢٠٠٩ أعلن المختب الدولي للملاحة البحرية أن حوادث القرصنة تضاعفت في شتى أرجاء العالم، وعزا الزيادة كلها تقريباً إلى زيادة هجمات عصابات القرصنة الصوماليتين في خليج عدن، هذا بالرغم من أن هذا الخليج يحتل أهمية كبيرة بالنسبة إلى حركة الملاحة البحرية العالمية، فهو المنفذ الجنوبي الوحيد للبحر الأحمر، وبالتالي إلى قناة السويس، ويمر به نحو ١٢٪ من إجمالي النفط المنقول بحراً في العالم، وما يتراوح بين ٨ - ١٠٪ من حجم التجارة الدولية، ونحو ٣٢٥ مليون طن من السلع والبضائع، تحملها نحو ٢٠ سفينة يومية. وهي الدولة الأقرب إلى الصومال

لم تتجاوز خلال السنوات الماضية ١,٧٪ فقط، ويقتدر عائد الصادرات السنوي بمبلغ ٢٥ مليون دولار. وذكر الكاتب أن أعمال القرصنة أدت إلى زيادة الأعباء على الاقتصاد اليمني من خلال تسببها برفع تكلفة التأمين على سفن الشحن التجارية العابرة للبحر الدولية بمعدل ١٠ - ٢٠ ضعفاً، وزيادة أجور النقل والشحن عبر هذا الخط الملاحي بنسبة ٣٠٪، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والبضائع القادمة إلى الموانئ اليمنية عبر خليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي، وتألبا حرمان المواطنين اليمنيين من ميزة الانخفاض النسبي للسلع عالمياً نتيجة الركود الذي يسود حالياً كثيراً من اقتصاديات وأسواق العالم، وهو ما تسبب - في النتيجة - بحرمان الاقتصاد اليمني من مزايا هذا الانخفاض انعكاساً على تكلفة الإنتاج المحلي. وواصلت حركة مرور السفن الأجنبية

وأكد كتاب أصدرته وكالة الأنباء اليمنية "سبأ" بعنوان "القرصنة البحرية في خليج عدن والمحيط الهندي" تراجع صادرات اليمن من الأسماك بشكل غير مسبق، خصوصاً مع توقف عشرات الشركات اليمنية والخليجية والعالمية العاملة في مجال صيد وتصدير الأسماك والأحبار البحرية عن التصدير، بعد تكديها خسائر "موجعة" مؤخراً نتيجة تلك الاعتداءات وتدابير الأزمة المالية العالمية. وأوضح الباحثون "أن هذه الشركات كانت قد حصدت أرباحاً كبيرة في أواخر العام ٢٠٠٧، إلا أن تلك الأرباح بدأت بالتراجع من الربع الثاني للعام ٢٠٠٨ نتيجة تآزمي أعمال القرصنة، وزاد التراجع أكثر على وقع الأزمة المالية العالمية".

مشيرين إلى أن كثيراً من الشركات العاملة في قطاع الأسماك أجبرت بسبب تزايد عمليات القرصنة على دفع ضعف المبالغ التي كانت تدفعها عام ٢٠٠٧، كقيمة نقل وتأمين كميات الأسماك المصدرة إلى عدد من الدول. ويتركز معظم إنتاج اليمن السمكي في خليج عدن وبحر العرب، حيث يشكل الصيد منها نحو ٨٨٪ من إجمالي الإنتاج في مقابل ١٢٪ فقط يتم اصطياده من المياه الإقليمية في البحر الأحمر. ويشكل القرصنة الصوماليون في خليج عدن وبحر العرب تهديداً لحياة الآلاف من الصيادين اليمنيين وسبل عيشهم، وتشمل مخاطر القرصنة البحرية في الوقت الراهن ما يقرب من ٦٥ ألف صياد يمتلكون نحو ١٦ ألف قارب تعمل في مجال الصيد التقليدي وتوفر حوالي ٢٩٠٠ فرصة عمل جديدة سنوياً. كما أن تصدي القوات البحرية الدولية لأولئك القرصنة زاد من نسبة الخطر الذي يتعرض له الصيادون اليمنيون، وذلك بسبب استعمال القرصنة لمراكب الصيد الخاصة بالصيادين من أجل التمويه. ولفت الباحثون إلى أن عمليات القرصنة تسببت في انخفاض أنشطة الصيد في اليمن بحوالي ٦٠٪، وارتفاع أسعار الأسماك والمأكولات البحرية في الأسواق المحلية، فضلاً عن أن القرصنة أصبحت تتخذ الصيادين عن الإبحار بعيداً، ولم يعد يعقدو زهم الإبحار أكثر من بضعة كيلومترات داخل مياه اليمن الإقليمية، الأمر الذي يساهم في حرمانهم من اصطياد ٥٠ ألف طن من أسماك التوتنة هذا العام، ناهيك عن أنواع الأسماك والمأكولات البحرية الأخرى. ووفقاً للكاتب فإن إجمالي قيمة الخسائر المباشرة التي نتجت عن توقف الصيادين في بعض المناطق بخليج عدن والحقاق أضرار الصيادين اليمنيين، حتى منتصف العام ٢٠٠٩، بلغ أكثر من ٢٠٠ مليون دولار. وما زالت صادرات بلادنا السمكية تشكل نسبة ضئيلة جداً في الناتج القومي، إذ

الحكومة تلغي الوسيط وتبدأ ببيع الديزل للمنشآت بالسعر العالمي

■ قال مسؤول حكومي إن شركة النفط اليمنية بدأت نهاية الشهر الماضي بتنفيذ سلسلة من الإجراءات الجديدة والحازمة لضبط عملية استهلاك وبيع مادة الديزل داخل اليمن على أساس السعر العالمي. وأضاف: إن الشركة شرعت في عملية تحرير سعر مادة الديزل وبيعها بالسعر العالمي، لتصبح بذلك (الشركة) الجهة الوحيدة والمسؤولة عن تمويلات السوق المحلية في البلاد بما فيها تزويد محطات توليد الطاقة الكهربائية، مشيراً إلى أن ذلك الإجراء يؤدي إلى إلغاء الوسيط نهائياً.



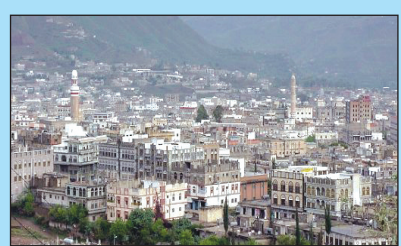
ويرى محللون أن ذلك يعني تثبيت خطوات حكومية رادعة توقف التلاعب بالأسماك وتجنب الخزيئة العامة للدولة خسائر تكلفها ملايين الدولارات. وأضاف المسؤول: إن إجراءات تحرير أسعار مادة الديزل الذي يبيع إلى المنشآت التجارية والصناعية والاقتصادية في البلاد سيتمان معه نزول يومي للجان متخصصة من الشركة يكون لدى جميع الإطلاعات ومراقبة المخزون لدى جميع الجهات. وأوضح المسؤول أن شركة النفط شرعت في تنفيذ هذه الإجراءات بدءاً من الساعة الثالثة عصر يوم الأربعاء ٢٦ مايو الماضي بموجب توجيهات مجلس الوزراء الذي خصص في ضوء نتائج اجتماع برئاسة د. علي محمد مجور رئيس الحكومة في ذات اليوم إلى إعادة النظر في تحديد سعر اللوقود الديزل الذي يباع للمنشآت الصناعية والتجارية والاقتصادية التي يزيد استهلاكها اليومي عن ألف لتر يومياً. ووجهت شركة النفط اليمنية وفرعها بالمحافظات إلى المتعاملين معها من الجهات الحكومية والقطاع الخاص بمختلف توكيلاتهم مذكرات ووثائق رسمية تفيد بالعمل بما جاء في قرار الإجراءات الجديدة للشركة بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠١٠م. وكانت الحكومة شرعت في بادئ الأمر بتنفيذ أولى مراحل تحرير سعر مادة الديزل ابتداءً برفع الدعم عن الجهات التي تستهلك أكثر من (٥) آلاف لتر في اليوم، وحدود البيع بسعر (٧٠) ريالاً بدلاً من (٣٥). وأضاف المسؤول أن الحكومة قررت في جانب تمويل وتوزيع مختلف الجهات مادة الديزل أن تتولى شركة النفط اليمنية البيع المباشر لها ولكافة المنشآت سواء من أفراد أو منشآت من جهة، وإلغاء التعامل أيضاً مع الوسيط بما في ذلك تمويل محطات الكهرباء من جهة ثانية. وأشارت المذكرات الرسمية إلى أن الشركة ستقوم بإعادة النظر في مخصصات الوقود والمواعين ومحطات بيع مادة الديزل لجميع المحافظات والمديريات على أساس المرحلة الفعلية لاستخدامها في الأغراض المستهدفة بالدعم وتخفيض مخصصات المنشآت بكافة أنواعها من

حوص الكولاء والموزعين والمحطات التي ستؤمن مباشرة من الشركة بدون استثناء لأي كان. وأبلغ المسؤول أن مجلس الوزراء أمر شركة النفط اليمنية وفرعها بوزارة الصناعة وأجهزة الضبط وهذا السلطة المحلية وأجهزة الضبط القضائي في المحافظات باتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة لتنفيذ الإجراءات الحكومية الجديدة التي أوتت للشركة كلاً في مجال اختصاصه.

وقال: إن الحكومة أمرت أيضاً شركة النفط اليمنية بإلغاء التعامل مع الوسيط الذين يقومون بتزويد محطات الكهرباء والمنشآت الاقتصادية والتجارية، مشيراً إلى أن الشركة بذلك تصبح المنفذ الوحيد والمباشر لتزويد تلك الجهات بوقود الديزل. وشدد المسؤول على أن شركة النفط اليمنية وفروعها ملزمون بتنفيذ كافة الترتيبات المعنية ومنها إلزام محطات الكهرباء بتسديد قيمة سحوباتها طبقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٢٣) وتعديلاته الخاص بإلغاء التسهيلات للقطاع العام والخاص في عملية التزود بالوقود الذي بدأ

شركات دولية تعد خطة لتنمية العاصمة صنعاء حتى 2030م

للعاصمة صنعاء حتى ٢٠٣٠م هذا وكانت أمانة العاصمة قد وقعت مع ائتلاف دولي - مكون من ثلاث شركات متخصصة - اتفاقية الدراسات الاستشارية لمشروع خطة التنمية الحضرية والتنمية الشاملة للعاصمة صنعاء المستر



الاجتماعية والثقافية ولأمانة العاصمة. وموضحاً أنه سيتم تنفيذ المشروع خلال اثني عشر شهراً وسيغطي عشرين عاماً مقبلة.

الجوانب السياحية والثقافية واعداد برامج وخطط خسية لدرء عشرين عاماً مقبلة.

الدولة تكسب 205 قضايا تجارية وضريبية

■ كشفت وزارة الشؤون القانونية أن قطاع قضايا الدولة بالوزارة قام بالدفاع عن الدولة أمام الجهات القضائية المحلية والأجنبية والإقليمية في عدد من القضايا المتنوعة والتي منها ذات طابع دستوري وإداري ومدني وتجاري وجزائي، استطاع أن يوفر للدولة المليارات والملايين. وأكد تقرير للوزارة - نشر حديثاً - أن أحكاماً قضائية صدرت لصالح الوزارة خلال العدين الماضيين تملت في ١٠ قضايا دستورية و ١٥٥ قضية تجارية، و ١٠٠ قضية ضريبية، و ٧٠ قضية مدنية و ٢٠ قضية جنائية وأموال عامة. وفي مجال الفصل في المنازعات عن طريق التحكيم الحكومي فقد قامت الوزارة عن طريق اللجان المختصة بالنظر في المنازعات التي يكون أطرافها حكومية، حيث فصلت في ٣٣ قضية تحكيمية.

افتتاح عدد من المشاريع في مديرية بروم بـ 288 مليوناً

■ افتتح محافظ حضرموت سالم أحمد الخنيشي عدداً من المشاريع الخدمية والتنموية في مديرية بروم - بمبلغ 288 مليوناً - بلغت نحو 288 مليون ريال و ٢٠٩ آلاف دولار، ومنها مشروع مياه منطقة قبيصة المرحلة الأولى، فيما سيتم تدشين المرحلة الثانية قريباً ويتكلفه بنحو ٤٤٠ مليون ريال.



وأكد الخنيشي لدى إلقائه بالوطنيين في منطقة قبيصة أن المشروع يأتي امتداداً للمشاريع الخدمية المختلفة التي نفذت لتحسين جوانب الخدمات المقدمة لهم. موضحاً أن تنفيذ الميانه